# مافيا صناعة الأدوية

**الخبر:**

فرضت كوريا الجنوبية غرامة بقيمة 200 مليون وون (ما يزيد عن 17 ألف دولار) على شركة نوفارتيس السويسرية لصناعة الأدوية، وحظرت بشكل مؤقّت بيع بعض من أدويتها لدفعها عمولات لأطبّاء مقابل التوصية باستخدام أدوية الشّركة. وذكرت وكالة رويترز أنّ متحدّثة باسم وزارة سلامة الأغذية والأدوية قالت إنّ الوزارة فرضت غرامة على 30 نوعا من الأدوية وحظرت مبيعات 12 صنفا مختلفا من ثلاثة أنواع من الأدوية من بينها عقار إيكسيلون لعلاج الزهايمر لمدة ثلاثة أشهر. وقالت نوفارتيس كوريا في بيان نقلته رويترز إنها "تعترف وتقبل" بقرار الحكومة الكورية الجنوبية. (سكاي نيوز العربية 2017/3/5).

**التعليق:**

"مهمّتنا هي الرّعاية والعلاج" هذا هو شعار شركة نوفارتس التي تُعتبر من بين أكبر شركات الرّعاية الصّحّيّة في العالم وتُصنّف الأولى من حيث الدّخل إذ فاق دخلها 53 مليار دولار في 2008، وتحافظ على المراكز الأولى في حجم المبيعات. وشركة نوفارتس كغيرها من الشّركات متعدّدة الجنسيّات تتغلغل في كافّة أرجاء العالم بدون رقيب أو حسيب تنشر الفساد وتجني الأرباح على حساب أنين المرضى. تسوق الأدوية عبر الأطبّاء المحلّيّين فتوزّع عليهم أدوية مجانية تحت مسمّى "اختبار" وفي بعض الحالات تتمادى وتدفع للأطباء عمولات لتوصيتهم مرضاهم بأدوية من منتجاتها، ولا شكّ أنّ هذه العمولات رشوة ظاهرة.

لم تكن هذه الحادثة هي الأولى لشركة نوفارتس فقد سبقت كوريا الجنوبية تركيا التي اتّهمت الشّركة العالمية بتقديم رشاوى بقيمة 85 مليون دولار، وأمريكا التي اتّهمت الشّركة بدفع 25 مليون دولار. ولم تكن هذه الحالات سوى أمثلة على الفساد المستشري في شركات صناعة الأدوية التي تُعدّ من أغنى المؤسّسات في العالم. شركات احتكرت الدّواء وتربّحت من انتشار الدّاء ومن العمل في إطار أنظمة صحّيّة يتحكّم بها أصحاب الأموال من أجل خدمة مصالحهم وتحقيق أرباحهم.

لا زال المريض يعاني من أثر العلاقة المشبوهة بين الأطبّاء وشركات الأدوية أكثر من معاناته من مرضه. هذه العلاقة التي تحوّل المريض من إنسان له حقوق لمجرد فأر تجارب تُجرى عليه التّجارب ويُستغلّ جسده العليل لإبقاء الشّركات الضخمة في سوق المنافسة. علاقة مشبوهة تُحوّل الطبيب الذي كرّمه الله بالعلم لمجرد سلعة تباع وتشترى، يقايض مصداقيّته الطبّية برحلة مدفوعة الثّمن لمؤتمر علميّ أو تسهيلات أو هدايا عينيّة.

تنتشر أخبار فساد شركات الأدوية وتشدّ الأنظار ثم تختفي بعد الوصول لتسوية هزيلة يعتبرها الرّأي العام مكسبا بينما هي في الحقيقة مكسب لشركات الأدوية وثمن زهيد لما تجنيه من أرباح. هذه الشّركات تدفع حفنة من الدّولارات وتنفّذ حظرا مؤقتا لبعض الأدوية (وقد لا يدخل حيز التّنفيذ) بينما تسخّر الطّبيب كمندوب مبيعات فريد من نوعه، مندوب يصف الدّواء للمريض المغلوب على أمره ويؤثر مصلحة الشّركة المعلنة على مصلحة مريضه الذي وضع فيه الثّقة.

هذه الشّركات الأخطبوطيّة لن ترعوي عن فسادها إلاّ بإعادة صياغة أنظمة المجتمع وبناء علاقات قائمة على تنظيم صلات الإنسان بالإنسان بعيداً عن هيمنة رأس المال.

**﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾**

**كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

**هدى محمد (أم يحيى)**